

اتحاد الشركات يبحث أزمة تمويل الشركات اليوم

أفادت مصادر لـ «الأنباء» بأن مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية سيعقد اجتماعاً اليوم لمناقشة عدد من الملفات الفنية الخاصة بأداء الشركات ومتابعة أنشطة الاتحاد في المرحلة المقبلة. ولفقت المصادر إلى أن من الملفات المهمة التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ما يتعلق بأزمة التمويل التي تواجهها الشركات خلال المرحلة الحالية رغم دعوات العديد من شركات القطاع الخاص لفك حصار البنوك عليها.

● عمر راشد

العقاد: البنوك قادرة على الإقراض ولا توجد مشاريع مجدية لدى المستثمرين

الأكثر تشدداً، مما أدى إلى خفض الهوامش وتقليل القدرة على الإقراض مقابل الضمانات العقارية السكنية. واختتم العقاد كلمته قائلاً: «إن التعليمات الرقابية المعمول بها حالياً، والأكثر تشدداً، قد صدرت في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت في عام 2008، تلافياً للتعرض إلى وضع مماثل، ومنعا للنمو المفرط في القروض الاستهلاكية».

من المتخصصين على المستويين المحلي والدولي. وقد شارك ميشال العقاد، رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي لبنك الخليج، كمتحدث رئيسي، في الجلسة الثانية بعنوان «القطاع المصرفي في الكويت والتطور الديناميكي». وتعليقاً على هذا الموضوع، وخطة التنمية، قال العقاد: «تحظى بنوك الكويت حالياً بالاستقرار وتمتع بوضع جيد من حيث السيولة ومخصصات الائتمانية عالية نسبياً، وبالتالي تتوافر للبنوك الكويتية الدعائم الأساسية التي تمنح لها المشاركة الفعالة في خطة التنمية».

وأشار العقاد إلى أن استمرار انخفاض معدلات النمو الائتماني يعزى بشكل أساسي إلى عدم وجود مشاريع جديدة لدى المستثمرين، وليس عدم قدرة البنوك على الإقراض كما يظن البعض.

ونذكر العقاد في كلمته

أن بعض شركات الاستثمار والنمويل واجهت أوضاعاً تتسم بالصعوبة، مؤكداً على أنه رغم الوضع الجيد للبنوك التجارية بعدة حوارات تداولت أداؤها نتججة للتعليمات الرقابية



ميشال العقاد

بدأت التنفيذ من خلال برنامج زمني (الكويتية للمقاصة) تنجز إعداد خطة مواءمة أوضاع الشركة مع قانون هيئة أسواق المال

اللائحة التنفيذية المتعلقة بحفظ سجلات المساهمين. وأضاف أن التنسيق مستمر مع إدارة السوق بشأن اختبار أنظمة الحاسب الآلي الجديد ومواقع الطوارئ، مضمناً هذا التعاون. واختتم الصالح تصريحه قائلاً إنه ومن منطلق حرص الشركة على التعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بالسوق فقد بادرت الشركة إلى دعوة جميع شركات الوساطة إلى عقد اجتماع يوم الأربعاء الموافق 2011/4/20 لعرض بعض الخدمات التي طورتها إدارة الشركة لعملائها من شركات الوساطة، مؤكداً على أن الشركة الكويتية للمقاصة تسعى دائماً إلى التعاون والتنسيق المستمر مع جميع الأطراف لتحقيق المصلحة العامة.

صرح رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة انس الصالح بأن الشركة أنهت إعداد خطة مواءمة أوضاع الشركة لقانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وبدأت الشركة بتنفيذ هذه الخطة وفق برنامجها الزمني الذي راعى المهلة الممنوحة لها والتي تنتهي في مارس القادم. وأشار الصالح إلى أن مجلس إدارة الشركة سيناقش في اجتماعه القادم إلى 20 مليون دينار، وذلك التزاماً من الشركة باستيفاء ما ورد باللائحة التنفيذية. من جهة أخرى أشار الصالح إلى أن إدارة الشركة دعت وزارة التجارة والصناعة لعقد اجتماع للتنسيق معها حول آلية تنفيذ بعض مواد



انس الصالح

اقتصاديون: قطاع البنوك يقود البورصة في تداولات أكثر اتزاناً للأسهم القيادية

من جهته قال رئيس فريق «دريال» للتحليل الفني محمد الهاجري ان التفاؤل أصبح الاولي مع بداية التداولات التي كانت عادية والغالبية قبل الإغلاق بساعة والتي شهدت نشاطاً كبيراً وتحركات على البنوك خاصة بنك الخليج إضافة إلى ان السوق تفاعل مع بعض الأنباء الإيجابية حول أهم الشركات الاستثمارية.

وأضاف الدليمي: «مما لا شك فيه أن توقعات تحقيق البنوك لأرباح جيدة للربع الأول من العام 2011 جاءت بصورة جيدة على الأسهم التي انعكست بصورة غير مباشرة على أسهم القطاعات الأخرى».

تباينت آراء اقتصاديين كويتيين إزاء مجريات حركة تداولات سوق الكويت للأوراق المالية أمس التي شهدت ارتفاعات على أسهم قيادية لاسيما قطاع البنوك الذي قاد التداولات علاوة على موجة التفاؤل بين المتداولين بسبب التغييرات الطارئة على مجلس إدارة شركة (زين) والتفاؤل حيال التحركات على مجموعة المشاريع. وقال نائب رئيس شركة الاستشارات المالية الدولية (إنفا) صالح السلمي «لا جديد في تداولات البورصة وكل ما تم أمس مبادلات على بعض الأسهم بطريقة غير مفهومة وتقلبات للبدع الأخرى ما يتطلب من إدارة السوق أن تتدخل وتوضح من أجل الشفافية».



صالح السلمي



محمد الهاجري

في دول المنطقة خاصة البحرين، مستدركة بأن توقيت التراجع كان مناسباً ولم يحمل الشركة أي خسائر رغم الظروف التي تحيط بدول المنطقة.

وقالت إن الشركة نجحت خلال المرحلة الماضية في التخرج من بعض استثماراتها المحلية ممثلة في شركة «الراية للاستثمار» وبعض الاستثمارات الموجودة

بمعدلاته الحالية، مبيته أن لايزال يحتاج إلى صفقات الشركة الفائزة ستقوم ببناء مرافق لتجميع المياه وضخها ومعالجتها بواقع مليون برميل يوميا من المياه في منطقة وارة، بالإضافة إلى بناء 10 وحدات لمعالجة المياه، ومد أنابيب للمياه بطول 700 كيلومتر.

وذكرت أن المرافق ستحتوي أيضا على 20 خزانا يمكنها تخزين ما بين 10 آلاف و240 ألف برميل من المياه، مبيته أن «نفط الكويت» تسير في سياسة متحفظة تجاه الحقل وتضع نصب عينيتها المحافظة عليه، مشددة على أن الوضع في الحقل يسير بشكل طبيعي جدا والتخوف غير وارد، مدلة على ذلك بأن الشركة رفعت القدرة الإنتاجية من الحقل بمقدار 200 ألف برميل يوميا في 2009/2008 وهو خير دليل على أن الحقل في عطاءه الطبيعي.

● أحمد مغربي



«التجارة» تستعد لشطب الشركات المخالفة من البورصة

بنسب توازي حجم الدين المستحق على الشركة. وعن الوقت الذي يستغرقه الحكم بإفلاس الشركة أفادت بأن النظر في قضية الإفلاس لا يتجاوز ستة في الظروف العادية وفي حالة تحويلها للخبير فقد تتأخر لمدة سنتين، مبيته أن الشركة خلال فترة التقاضي تكون تحت إدارة مدير التفليسة الذي يقوم بإدارة الأصول تحت رقابة قاضي الإفلاس والذي يقوم بدوره بتحصيل الديون من الآخرين ودفع الديون عن الشركة واستيفاء حقوق المساهمين.

● محمود فاروق

الحكمة أن الشركة لديها اصول وإيرادات ستمكنها في مرحلة لاحقة من مواصلة مسيرتها والوفاء بالتزاماتها يتم رفض الدعوى.

مشيرة إلى أن اول ما يتم بعد إعلان الإفلاس هو تصفية الشركة وجرد أصولها ثم يتم البدء في تحصيل ديونها المستحقة لدى الآخرين وسداد الديون المستحقة عليها للآخرين والمتبقي يوزع على المساهمين. وأضافت انه في حالة ما اذا كان الدين أكثر من الموجودات يدخل الدائنون فيما يسمى «قسيمة الغرام» وتوزع عليهم الموجودات

التي سينظر إليها وزير التجارة القادم. وفي السياق ذاته، أوضحت مصادر قانونية أن طلب الإفلاس يكون يطلب من مجلس إدارة الشركة أو من أحد الدائنين يقيد فيه بأن الشركة عليها ديون ولم تقم بالوفاء بها ولن تستطيع سدادها مستقبلاً، مضيفة أن القرار في كلتا الحالتين يعود للقضاء من خلال الإطلاع على جميع الإثباتات لكي يتمكن القاضي من الحكم بإعلان إفلاس الشركة أو رفضه.

وعن رفض القضاء لدعوى إفلاس الشركة قالت اذا ما رأَت

النظر في قضية الإفلاس لا يتجاوز عاماً في الظروف العادية وفي حالة تحويلها إلى الخبير قد تتأخر إلى عامين

التي سينظر إليها وزير التجارة القادم. وفي السياق ذاته، أوضحت مصادر قانونية أن طلب الإفلاس يكون يطلب من مجلس إدارة الشركة أو من أحد الدائنين يقيد فيه بأن الشركة عليها ديون ولم تقم بالوفاء بها ولن تستطيع سدادها مستقبلاً، مضيفة أن القرار في كلتا الحالتين يعود للقضاء من خلال الإطلاع على جميع الإثباتات لكي يتمكن القاضي من الحكم بإعلان إفلاس الشركة أو رفضه.

وعن رفض القضاء لدعوى إفلاس الشركة قالت اذا ما رأَت

..والوزارة تعاقب مع «الكويتية للتأمين» لتوريد مواد إنشائية بقيمة 75 مليون دينار لمدة عام

ونكر المصدر ان الوزارة تحرص على توفير جميع المواد الإنشائية في فروع التأمين وتقوم الوزارة كذلك بعمليات جرد مفاجئ سواء للمواد التموينية أو السلفية التي تحرص الوزارة على توفيرها للمواطنين بأسعار مدعومة، مشيرة إلى ان الفترة المقبلة ستشهد تسير ممتشجين على فروع التأمين يوميا للتأكد من عدم وجود أي مخالفات بشأن بيع المواد المدعومة التي تتكبد الدولة أموالاً طائلة من أجل توفيرها بأسعار مناسبة.

● أحمد مغربي

المواد اللازمة لعمليات البناء من حديد تسليح واسمنت وصلبوق وطابوق. وأوضح المصدر ان العقد سيصبح سارياً اعتباراً من شهر ابريل الجاري على ان يستمر لمدة عام كامل غير قابل للتديد إلا بموافقة الجهات المعنية في وزارة التجارة أو تغيير في قيمة العقد طبقاً للمستجدات الاقتصادية التي قد تطرأ على عمليات البناء والتشييد في الكويت وما يتبعها من زيادة أو نقص في أسعار المواد الإنشائية.

كشف مصدر مطلع في وزارة التجارة والصناعة ان ادارة التأمين في الوزارة تعاقبت الاسبوع الماضي مع الشركة الكويتية للتأمين لتوفير وتوريد مواد إنشائية لعمليات البناء وحديد التسليح واسمنت بقيمة 75 مليون دينار.

ونكر المصدر لـ «الأنباء» ان العقد سيكون لمدة عام بعد ان حصلت وزارة التجارة على جميع الموافقات المطلوبة من الجهات المعنية لإبرام التعاقد الذي بموجبه ستقوم الشركة الكويتية للتأمين بإمداد الإدارة بجميع

يتراوح بين 1,5 و3 ملايين دينار

«العربية للاستثمار» بصدد ترتيب تمويل لعملاء أفراد وشركات

مع شركاء عالميين ومحليين للدخول في تنفيذ مشاريع مرهجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتة إلى ان تلك الدراسات من المتوقع تقديمها للجهات المعنية خلال الفترة

المطلوب لهم من بنوك محلية، مبيته ان حجم التمويل المطلوب من قبل العملاء يتراوح بين 1,5 مليون دينار و3 ملايين دينار. وكشفت عن قيام الشركة بإعداد دراسات جدوى للشركة

أشارت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان الشركة العربية للاستثمار تدرس حالياً طلبات تقدم بها عملاء من شركات وأفراد لترتيب تمويل لهم بعد عجزهم في الحصول على التمويل

المطلوب لهم من بنوك محلية، مبيته ان حجم التمويل المطلوب من قبل العملاء يتراوح بين 1,5 مليون دينار و3 ملايين دينار. وكشفت عن قيام الشركة بإعداد دراسات جدوى للشركة

لضخ مياه في منطقة وارة ضمن حقل برقان الكبير

«السفن» تحوز أقل الأسعار المالية لمشروع

تابع لـ «نفط الكويت» بقيمة 149,9 مليون دينار



«نفط الكويت» تستعد لتنفيذ مشروع ضخ المياه في منطقة وارة

الغاز في المجال الجيولوجي لمنطقة وارة الواقعة في حقل برقان لاستمرار الإنتاج

بقيمة 151 مليون دينار. وأشارت المصادر إلى أن المشروع سيوفر الدعم لضغط

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة نفط الكويت أن شركة الصناعة الهندسية الثقيلة وبناء السفن حازت أقل الأسعار في مشروع ضخ المياه في منطقة وارة ضمن حقل برقان الكبير بقيمة 149,9 مليون دينار، مشيرة إلى أن المشروع يهدف إلى المحافظة على مستويات الإنتاج في الحقل البالغة حالياً 1,8 مليون برميل يوميا.

وذكرت المصادر أن الشركة تفوقت في عرضها المالي على 6 شركات تقدمت للمشروع حيث دعيت 16 شركة عالمية متخصصة للمشاركة في جولة العروض منذ حوالي 6 أشهر، مبيته أن ثاني أقل العروض المالية كان من نصيب مجموعة الكاظمي الدولية للتجارة العامة والمقاولات وكيل شركة جي اس الكورية الجنوبية للهندسة والمقاولات التي قدمت عرضاً